Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel
عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل
עדאלה המרכז המשפטי לזכויות המיעוט הערבי בישראל

تقرير نشاطات عدالة السنوي للعام 2006

ملخّص

صدر في أيار 2007

يبرز **تقرير نشاطات عدالة السنوي للعام 2006** نشاطات عدالة الرئيسية في العام المذكور، الذي نحتفي فيه بمرور عقد على تأسيس عدالة. وكما يعكس هذا التقرير، فإنّ عدالة أخذ على عاتقه نطاقًا واسعًا من التمثيل القضائيّ، وأدار العديد من المُرافعات الأخرى والمُبادرات التثقيفيّة في العام 2006 التي هي ذات أهميّة حاسمة في إعلاء شأن، والدفاع عن، حقوق الفلسطينيين مواطني إسرائيل.

إنّ عدالة هو تنظيم حقوق إنسان مستقلّ، مُسجّل في إسرائيل. تأسّس في العام 1996، وهو يخدم المواطنين العرب في إسرائيل، الذين يفوق تعدادهم مليون إنسان، أو ما يعادل 20% من السكّان. يعمل عدالة على حماية حقوق الإنسان عمومًا، وحقوق الأقليّة العربيّة خصوصًا. إنّ أهداف عدالة الرئيسيّة هي تحصيل الحقوق الفردية والجمعيّة المتساوية للأقلية العربية في إسرائيل، في مختلف الميادين، بما في ذلك حقوق الأراضي؛ الحقوق المدنية والسياسيّة؛ الحقوق الثقافية، الاجتماعية، والاقتصادية؛ الحقوق الدينية؛ حقوق النساء؛ وحقوق السجناء. إن عدالة هي المؤسسة غير الحكومية الرائدة التي تستخدم "وسائل قانونيّة"، كرفع دعاوى أمام محاكم إسرائيلية والتوجّه إلى سلطات حكومية استنادًا إلى معايير وتحليلات قانونية لغرض ضمان الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في الدولة. ويعمل عدالة، بشكل مكثف، على طرح قضايا التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل كمجموعة، كأقلية قومية، وهو يتحدّث من منظور أقلية حين يتدخّل قضائيًّا.

بغية تحقيق هذه الأهداف، يقوم عدالة بـ: تقديم قضايا أمام محاكم إسرائيلية وأمام سلطات مختلفة تابعة للدولة؛ دفع تشريعات؛ توفير استشارة قانونية لأفراد، لمنظمات غير حكومية ولمؤسّسات عربية؛ التوجّه إلى مؤسّسات ومنتديات دوليّة؛ تنظيم أيّام دراسيّة، ندوات وورشات عمل، ونشر تقارير حول مسائل قانونيّة؛ وتدريب محامين متدرّبين، طلاب في القانون ومحامين جدد في مضمار حقوق الإنسان.

يعمل عدالة من خلال مكتبين، الأوّل يقع في شفاعمرو، في الشّمال، والثاني في بئر السبع، في الجنوب. في العام 2006، كان هناك 46 عضوًا في الهيئة العامة لعدالة، سبعة أعضاء في مجلس الإدارة، و 24 عضوًا في طاقم العاملين.

P.O. Box 510 Shafa'amr 20200 Israel Tel: (972)-4-950-1610 Fax: (972)-4-950-3140
ص.ب ٥١٠ شفاعمرو ٢٠٢٠٠ هاتف: ٠٤-٩٥٠١٦١٠ فاكس: ٠٤-٩٥٠٣١٤٠
ת.ד. 510 שפרעם 20200 טלפון: 04-9501610 פקס: 04-9503140
Email: adalah@adalah.org http://www.adalah.org

التطوّرات السياسيّة عام 2006

إنّ الأحداث السياسيّة المحليّة والإقليميّة وإسقاطاتها، وفي مركزها التحوّل الحادّ الإضافي نحو اليمين في المجتمع الإسرائيلي، قد أثّرت على عمل عدالة في العام 2006. لقد هيمن انتخاب حكومة حماس في السلطة الوطنية الفلسطينية على الانتخابات الإسرائيلية، وسيطر حزب "كاديما" على الائتلاف الحاكم، الذي دُعيت أحزاب يمينية متطرّفة إلى المشاركة فيه. ووسط توتّر إسرائيليّ فلسطينيّ متصاعد تمّ، في حزيران، أسر جنديّ إسرائيليّ في قطاع غزّة. وهنا شنّت إسرائيل اجتياحًا في غزّة، مسبّبةً دمارًا واسعًا، قتلاً، إصابات وفوضى. وفي موازاة ذلك، اعتقلت إسرائيل 64 وزيرًا وعضوًا في المجلس التشريعيّ ممّن ينتمون إلى حماس، ونزعت مكانة الإقامة عن أربعة أعضاء في البرلمان من القدس الشرقية، وذلك في تجلٍّ آخر للوسائل الوحشية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

بعد ذلك على الفور، في أواسط تمّوز، قام حزب الله بقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وبأسر اثنين آخرين على الحدود الإسرائيلية - اللبنانية. وفي غضون ساعات شنّت إسرائيل حربًا شاملة على حزب الله. وعلى مدار 33 يومًا، قُتل ما يزيد عن 1,100 لبنانيّ وجُرح 4,000 آخرين على الأقلّ؛ قُتل 43 مواطنًا إسرائيليًا (من بينهم 18 مواطنًا عربيًا في إسرائيل)، في حين تلقى 418 مدنيًا علاجًا في المستشفيات. لقد تعرّض الجنوب اللبناني إلى وابل ضخم من نيران القصف الجوّيّ والقصف المدفعيّ التي خلّفت دمارًا هائلاً في البنى التحتية الحيويّة. وجرى استهداف شمال إسرائيل بهجمات صاروخية يومية، ما أدّى إلى إخلاء أقصى الشمال، وإلى أضرار في الممتلكات والمصالح، وإلى شلّ منطقتي الجليل وحيفا.

كانت إحدى نتائج الحرب زيادة التقاطب بين المواطنين اليهود والعرب، عبر التصوير الإعلامي المتكرّر للعرب كمَن هم متماثلون مع العدوّ ولا يحفظون الولاء للدولة. وكانت إحدى النتائج الإضافية تصاعد حدّة التوتّرات الإقليميّة بين إسرائيل وجاراتها. وقد أدّت الحرب المتواصلة على العراق والتدهور في علاقات إسرائيل مع سوريا وإيران إلى تقوية التحوّل اليميني في السياسة والمجتمع الإسرائيليين. لقد خلق كلّ من هذه التطوّرات وهذا التحوّل محيطًا أقلّ مساندةً في عمل عدالة القانونيّ، وأنتج مخاطر وتحدّيات جديدة أمام المجتمع العربي في إسرائيل وأمام عدالة.

إنجازات قانونية

لقد أخذ عدالة على عاتقه ريادة مشاريع قانونية متميّزة ومقاضاة ذات تأثير أمام محاكم إسرائيلية، وطوّر لكل منها بعناية وحذر إستراتيجيات تدخّل تقوم على توجّه الحقوق الجماعية.

مشاريع قانونيّة متميّزة: المطالبة بإلقاء مسؤوليّة عن حالات القتل في أكتوبر 2000 والدستور الديمقراطي

لقد واصل عدالة المطالبة بإلقاء مسؤولية **عن حالات القتل في أكتوبر 2000** التي أدّت إلى قتل ثلاثة عشر مواطنًا فلسطينيًّا عُزّلاً في إسرائيل وجرح مئات آخرين على أيدي الشرطة الإسرائيليّة. في أيلول 2005، أعلنت وحدة التحقيقات مع أفراد الشرطة التابعة لوزارة القضاء ("ماحش") قرارها إغلاق جميع الملفّات وأوصت **بعدم تقديم لوائح اتهام** ضد أي شرطي أو ضابط في الشرطة. في تشرين الأول 2006، قدّم عدالة، بوصفه الممثّل القانونيّ لعائلات الضحايا، تقريرًا

شاملاً حمل عنوان "المتّهمون" إلى النيابة العامة، وطالب بالتحقيق مع "ماحش"، بسبب خيانة الأمانة والمساس بثقة الجمهور، وبإقصاء جميع المسؤولين عن قصورات "ماحش"، عن مناصبهم، فورًا. ويتناول التقرير إخفاقات وقصورات سلطات تطبيق القانون – وفي الأساس "ماحش" – في التحقيق في حالات القتل والإصابات. وقد تمّ وضع هذا التقرير بعد أن درس عدالة الآلاف من صفحات الوثائق وموادّ الأدلّة الأخرى التي قُدّمت إلى لجنة التحقيق الرسميّة، إضافةً إلى ملفّات التحقيق الخاصة بـ"ماحش". ويَتوقع عدالة من النيابة العامة للدولة أن تنشر تقرير فحص لمستخلصات "ماحش" في العام 2007.

وفي تطوّر ذي صلة، طالب عدالة **بإلغاء ترقية بنتسي ساو**، الذي كان ضابطًا في حرس الحدود خلال المظاهرات الاحتجاجية في أكتوبر 2000 وأمر باستخدام قنّاصة، متسببًا بذلك في قتل ثلاثة شبّان عرب، وجرح عشرات آخرين. فمن خلال ترقيته إلى منصب رئيس طاقم العمليات لدى وزير الأمن الداخلي، نال ساو نفوذًا وصلاحية يفوقان ما كان لديه في مناصبه السابقة. وقد حاجج عدالة بأن التعيين غير قانونيّ، ويناقض قرارات المحكمة العليا وتوصية لجنة أور بعدم ترقية ساو لأربع سنوات. وفي تشرين الأوّل 2006، أمرت المحكمة العليا بوجوب إلغاء ترقية ساو، كونها تتناقض مع مستخلصات لجنة أور، وأمرت ساو بالاستقالة. كذلك، فقد قضت المحكمة بأنها تملك صلاحية المعاينة القضائية للنقص في تطبيق الحكومة للتوصيات التي خرجت بها لجنة أور في ما يتعلّق بأفراد معيّنين.

بدأ عدالة، منذ عام 2005، بالعمل على **"الدستور الديمقراطي". هذه الوثيقة هي أول دستور كامل قامت باقتراحه مجموعة حقوق إنسان عربية في إسرائيل**. بعد عرضه ومناقشته في ورشات طاقم الإدارة، خلال العام 2006، وتلقي تعليقات وملاحظات على المسوَّدة الأوليّة من قبل أكاديميين وباحثين، إسرائيليين وعرب، ممّن يعملون في المجالات ذات الصلة، تمّ نشر الدستور الديمقراطي في شباط 2007. إنّ الهدف من هذا المشروع المتميّز هو تعميم الحقوق الدستورية التي يجب أن تكون، وفقًا لوجهة نظر عدالة كتنظيم حقوق إنسان، مكفولةً للمواطنين جميعًا من خلال القوانين الأساس في إسرائيل، أو في دستور جديد للدولة. في السنوات الأخيرة، اقترح عدد من المؤسّسات مسوّدات دساتير لإسرائيل، لكنها كانت جميعًا تفتقر إلى الإحالة إلى مسائل حقوق الإنسان الأساس. وهكذا، أخفقت الدساتير المُقترحة، بصورة شاملة، في حماية الحقّ في المساواة أو في الحماية المتساوية، الحقوق الثقافية، حقوق الأقلية القومية وحقوق المواطنة، أو في الخوض في مسألة فصل الدين عن الدولة.

يعرض دستور عدالة الديمقراطي ميثاق حقوق **لدولة ديمقراطية، ثنائية اللغة ومتعدّدة الثقافات**. وهو يتّخذ له نموذجًا من دساتير تبنّتها دول ديمقراطية مختلفة، ومن مواثيق حقوق إنسان دولية ومبادئ حقوق إنسان كونية مُضمَّنة في إعلانات الأمم المتّحدة. وهو يدعو إلى دولة ديمقراطية ومتساوية تكفل الحقوق والحريات لجميع سكّان الدولة ومواطنيها. تحتوي الوثيقة على 63 بندًا، تحدّد أحكام المواطنة، اللغتين الرسميّتين، المؤسّسات التعليمية والثقافية التي تعزّز التعدّدية الثقافية، آليّات نموذجية لمشاركة الأقلية العربية في اتخاذ القرارات في الكنيست، وكذلك الحقوق والحرّيات التي يستحقّها سكان الدولة ومواطنوها، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز، العدل التوزيعي والتصحيحي، وخصوصًا فيما يتعلّق بالأرض والأملاك، الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والحقوق في المحاكم وفي العدل الجنائيّ.

مقاضاة ذات تأثير أمام المحاكم الإسرائيليّة

يوجد في جعبة عدالة **سجلّ قويّ من التمثيل والمقاضاة القانونيين الناجحين** في قضايا أساسية تتعلق بالتمييز وبحماية حقوق الأقليّة. لقد أخذ عدالة على عاتقه ما يزيد عن 78 تمثيلاً قضائيًّا، في العام 2006، في مجالات حقوق الأرض والتخطيط؛ حقوق التعليم؛ الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛ الحقوق المدنية والسياسية؛ العدل الجنائي؛ حقوق السجناء والمعتقلين؛ وحقوق الفلسطينيين سكّان المناطق الفلسطينيّة المحتلة.

قدّم عدالة **17** قضيّة جديدة إلى المحاكم الإسرائيلية، من ضمنها **12** التماسًا واستئنافًا جديدًا إلى المحكمة العليا وخمسة إلى المحاكم المركزية ومحاكم الصلح؛ **28** تدخّلاً قانونيًا جديدًا؛ وتابع ما يزيد عن **33** قضيّة عالقة. ويفصّل تقرير عدالة السنوي للعام 2006 كل واحدة من هذه القضايا وإنجازاتنا الأساسيّة في كلّ واحد من مجالات الاهتمام. وسيتمّ فيما يلي تناوُل القرارات المفصلية التي تمّ إنجازها والأحكام غير المرضية التي أقرّتها المحاكم في عدد من القضايا الرئيسيّة.

قرارات مفصلية تم إنجازها

مناطق الأفضلية القوميّة: بعد ثماني سنوات من المقاضاة، حكمت المحكمة العليا بهيئة مؤلّفة من سبعة قضاة، بالإجماع، بإلغاء قرار الحكومة الذي يحدّد "مناطق الأفضليّة القومية"، لكونه مُميِّزًا ضدّ المواطنين العرب في إسرائيل على أساس العرق والأصل القوميّ. منذ سنوات الدولة الأولى، حدّدت الحكومة مكانة مناطق ذات أفضليّة قومية، وغالبًا ما كانت تمنحها للبلدات اليهوديّة بشكل حصريّ، حيث نال سكّانها امتيازات اقتصادية وتعليمية هائلة ومُربحة. ولم تحصل سوى قلة قليلة فقط من القرى العربية على امتيازات كتلك، في مقابل ما يزيد عن 500 بلدة يهوديّة. كذلك، فقد قرّرت المحكمة أنّ الحكومة ليست مخوّلة بتقسيم البلاد إلى مناطق أفضليّة قومية من طرف واحد، من غير تشريع قانونيّ من الكنيست تُحدّد فيه معايير وتسويغات موضوعيّة. لقد قدّم عدالة الالتماس نيابة عن لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي. وسيكون لهذه السّابقة القانونيّة تأثير جوهريّ على قضايا عدالة المستقبلية في مجالات حقوق التعليم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

عضو الكنيست د. عزمي بشارة والخطاب السياسيّ: قبلت المحكمة العليا، في شباط 2006، بالإجماع، الاستئناف الذي تقدّمت به عدالة نيابةً عن عضو الكنيست عزمي بشارة وأقرّت بأنّ قرار الكنيست الإسرائيلي نزع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست بشارة لم يكن قانونيًا، وقد ألغت جميع الاتهامات الجنائيّة ضدّه في قضيّة "الخطابات السياسيّة". فقد تمّ توجيه الاتهام إلى بشارة، في العام 2001، بموجب أنظمة الطوارئ، بزعم أنّه "يدعم منظّمة إرهابيّة"، استنادًا إلى خطابين سياسيين ألقاهما في القرداحة، سوريا، وفي أم الفحم، إسرائيل منتهكًا بذلك أمر منع الإرهاب – 1948. وفي آذار 2003، قرّرت المحكمة المركزية في الناصرة عدم ردّ لائحة الاتهام الموجّهة ضده، فتمّ تقديم استئناف إلى المحكمة العليا. لقد كان قرار المحكمة تتويجًا لنضال قانونيّ طويل ضد محاولات السلطات انتهاك الحق الأساس في التمثيل السياسي.

استخدام معيار الخدمة العسكرية بخصوص مساكن الطلاب في جامعة حيفا: في آب 2006، أصدرت المحكمة المركزية في حيفا حكمًا مفصليًّا مفاده أنّ استخدام الخدمة العسكرية كمعيار في اتخاذ القرار بشأن تخصيص مساكن الطلاب في جامعة حيفا، هو أمر غير قانونيّ ويميِّز ضدّ الطلاب العرب على أساس الانتماء القومي، وأنّه يجب إلغاؤه. وقد جاء ذلك في التماس قدّمه عدالة، في تشرين الأول 2005، نيابةً عن ثلاث طالبات عربيات. لقد حاجج عدالة بأنّ استخدام هذا

المعيار يميّز ضد الطلاب العرب، والذين هم معفيون، في غالبيتهم، من الخدمة العسكرية على أساس الانتماء القومي، وبأنّ أداء الخدمة العسكرية لا يؤثر على احتياجات الطلاب للسكن الجامعي. وشدّد عدالة على أنّ الطلاب الذين أدّوا الخدمة العسكرية قد نالوا أصلاً امتيازات جوهرية للدراسة الجامعية والسكن بموجب قانون استيعاب الجنود المسرّحين – 1948. وفي تشرين الأول 2006، قدّمت جامعة حيفا استئنافًا إلى المحكمة العليا ضد قرار المحكمة المركزية، وهو لا يزال عالقًا.

تعويض فلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة: بإجماع هيئة مؤلفة من تسعة قضاة، قرّرت المحكمة العليا، في حزيران 2006، أنه لا يمكن لإسرائيل إعفاء نفسها من دفع تعويضات لفلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة تضرّروا من قبل الجيش الإسرائيلي. وبذلك، فإنّ المحكمة نقضت وألغت أحكام قانون الأضرار (مسؤولية الدولة) التي أقرّت في تموز 2005، كما تمّ الاعتراض عليها في الالتماس الذي قدّمه عدالة، في أيلول 2005، مع هموكيد وجمعية حقوق المواطن نيابة عنهم، وكذلك نيابةً عن الحق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان – غزة، بتسيلم، أطباء لحقوق الإنسان – إسرائيل، اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل وحاخامون لحقوق الإنسان. لقد حاجج الملتمسون بأن القانون ينتهك بفظاظة المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدوليّ وقانون حقوق الإنسان الدولي، كما ينتهك الحقوق الأساس في الحياة، سلامة الجسد، المساواة، الكرامة والملكيّة، وكذلك الحق الدستوري في الوصول إلى المحاكم. وكنتيجة لهذا الالتماس، بمقدور الفلسطينيين الذين تضرّروا على أيدي الجيش الإسرائيلي، منذ أيلول 2000، أن يطالبوا، مرّة أخرى، بتعويضات عن الأضرار، في محاكم إسرائيليّة.

قرارات غير مرضية أصدرتها المحاكم

قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) – 2003: في أيار 2006، في قرار خلافيّ لستّة قضاة مقابل خمسة، يمتدّ على 263 صفحة، قضت المحكمة العليا برفض التماسات طالبت بإلغاء هذا القانون الذي يمنع لمّ شمل العائلات بين مواطنين إسرائيليين وأزواجهم الفلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة. لقد حاجج عدالة في التماسه بأنّ القانون الذي ينتهك الحقوق الدستورية للمواطنين العرب في المساواة، الحرية والخصوصية، هو تمييزيّ وعنصريّ، وغير نسبي في مقابل الشؤون الأمنية المزعومة التي تستخدمها الدولة لتبريره. كذلك، فإنّ عددًا من لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، البرلمان الأوروبي، ومنظمات حقوق إنسان دولية (أمنستي، هيومان رايتس ووتش، المفوضية الدولية لحقوق الإنسان، والمفوّضية الدولية للحقوقيين) كانت قد حثّت، هي أيضًا، إسرائيل على إلغاء هذا القانون. لقد مثّلت عدالة، في هذه القضية، ثلاث عائلات تضرّرت من هذا القانون، ورئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل وأعضاء كنيست عربًا. نتيجة لهذا الحكم الخطير، حُظرت آلاف العائلات الفلسطينية من العيش معًا في إسرائيل، بناءً على قوميّتها فقط. وقد وسّع تعديلٌ للقانون، أقرّته الكنيست في آذار 2007، هذا الحظر، بحيث يضمّ الأزواج من لبنان، سوريا، إيران والعراق. وسيواصل عدالة معارضة دستورية هذا القانون الآخذ بالتوسّع، خلال 2007.

دعم ماليّ ضخم من الدولة للجنود المُسرّحين في قروض الإسكان: قرّرت المحكمة العليا، في كانون الأوّل 2006، أنّه لا عائق من حيث المبدأ أمام منح امتيازات لمَن أنهوا الخدمة العسكرية، إضافة إلى ما يمنح لهم بموجب قانون استيعاب الجنود المُسرحين – 1994. لقد رفضت المحكمة التماس عدالة الذي قدّمه في كانون الأوّل 2005 والذي عارض السياسة الحكومية المتمثّلة بتوفير "دعم واسع" على شكل قروض حكومية بفائدة منخفضة لقروض الإسكان المقدّمة إلى

الجنود المُسرحين، بالإضافة إلى دعم ماليّ ضخم يُقدّم أصلاً بواسطة القانون. لقد حاجج عدالة بأنّ "الدعم الواسع" يُميّز ضدّ المواطنين العرب، غير المطالبين أصلاً والذين لا يؤدّون الخدمة العسكرية عمومًا، وبأنّ الهدف من الدعم الحكومي في الإسكان هو مساعدة المتضرّرين من ناحية اقتصادية- اجتماعية في إيجاد حلول سكنية، وبأنّ أداء الخدمة العسكرية في هذا الإطار هو أمر غير ذي صلة. في شباط 2007، طلب عدالة عقد جلسة استماع ثانية أمام المحكمة العليا استنادًا إلى أن القرار يتضمّن خطأ قانونيًا فادحًا. لا تزال هذه القضية عالقة، وهي ستلقي بأثرها على قضيّة مساكن الطلاب في جامعة حيفا المُطروحة أعلاه، بالإضافة إلى عدد من القضايا الأخرى التي تتعلّق باستخدام الدولة التمييزيّ لمعيار الخدمة العسكرية لغرض منح امتيازات ضخمة لمواطنين يهود فقط.

حرمان عائلات عربية بدوية في القرى غير المعترف بها في النقب من الماء. في أيلول 2006، رفضت المحكمة المركزية في حيفا، بانعقادها كمحكمة لشؤون المياه، الاستئناف الذي قدّمه عدالة نيابةً عن 767 مواطنًا عربيًا بدويًا في إسرائيل لنيل إمكانية الوصول إلى مياه نقيّة، وقضت بأنّها لا تملك صلاحية التدخّل في الاعتبارات المتعلّقة بكيفية تنظيم "المستوطنات البدوية". وقد وافقت المحكمة المركزية على ادّعاء الدولة بأنّ القرى "غير قانونية"، وبأن العرب البدو "يستبيحون" أرض الدولة. لقد حاجج عدالة بأنّ العرب البدو الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها يملكون الحقّ الإنساني الأساس في الماء والصحّة، والذي يجب أن تمنحه الدولة لهم من أجل ضمان الحقّ الدستوري في الكرامة. وقد استأنفت عدالة ضد هذا القرار إلى المحكمة العليا في تشرين الثاني 2006.

إنجازات المرافعة القانونية الدوليّة

لقد أخذ عدالة على عاتقه مبادرات واسعة النطاق في مجال المرافعة القانونية الدولية في العام 2006. وقدّم عدالة، أو ساهم في تقديم، ما يزيد عن 12 تدخّلاً إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وإلى مؤسّسات الاتحاد الأوروبي، كما وفّر معلومات لسفارات أجنبية في إسرائيل. كذلك، فقد شارك عدالة في **أكثر من 10** نشاطات مع منظمات حقوق إنسان دولية، شبكات ومجموعات عمل مؤلّفة من منظّمات غير حكومية، وكليّات حقوق وجامعات في خارج البلاد، وعزّز حضوره في الولايات المتّحدة.

قدّم عدالة، بشكل منتظم، تقارير ووثائق لهيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، لهيئات المواثيق وللمقرّرين الخاصّين، وشارك في جلسات الأمم المتحدة ذات الصلة. لقد قام المقرّر الخاصّ للأمم المتحدة المعنيّ بعمليّات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بإجراءات مقتضبة أو الإعدام، بروفيسور فيليب ألستون، بإبراز حالات القتل في أكتوبر 2000، ضمن تقريره المقدّم في آذار 2006 إلى مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبطرح تساؤلات بشأن الإخفاق الإسرائيلي في تلك التحقيقات مع الشرطة. وقد التقى ممثلو عدالة مع المقرّر الخاص في أيّار 2005 وفي كانون الثاني 2006 وقدّموا له ملفًا تضمّن موادّ متعلّقة بتلك القضايا.

استمرارًا لاستعراض تقريرها الكامل بشأن إسرائيل، نشرت **لجنة القضاء على التمييز العنصريّ التابعة للأمم المتحدة** (CERD) قائمة أسئلتها الموجّهة إلى إسرائيل في تمّوز 2006. وأبرزت أسئلة اللجنة النقدية العديد من التساؤلات المتعلّقة بانتهاكات إسرائيل لمعاهدة القضاء على التمييز العنصريّ تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في المناطق الفلسطينيّة المحتلة، والتي طرحها عدالة، كمنظّمة غير حكوميّة، في تقريره المُقدّم إلى اللجنة في كانون الأوّل 2005.

وقد قدّم عدالة، أيضًا، أربعة تدخّلات خطيّة إلى **مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان**، قبل استبدالها بمجلس حقوق الإنسان الجديد، حول القانون الذي يمنع فلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلة من مطالبة إسرائيل بتعويضات عن الأضرار، الإصابات وحالات القتل التي تسبّب بها الجيش الإسرائيلي (مع "الحق")؛ قانون حظر لمّ شمل العائلات؛ سياسات إسرائيل التمييزية في الأراضي والسكن في النقب؛ وسياسات الأراضي التمييزية التي تمارسها مديرية أراضي إسرائيل (مع ائتلاف هابيتات الدوليّ).

لقد أخذ عدالة على عاتقه القيام بـ **جولات مرافعة** إلى كلّ من ألمانيا، هولندا، سويسرا وبروكسل، جنبًا إلى جنب مع شركاء من منظّمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينيّة (الحقّ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتسيلم، والمؤسّسة العربية لحقوق الإنسان) عضوة في **شبكة حقوق الإنسان الأوروبيّة-المتوسّطية (EMHRN)**. كذلك، فإنّ عدالة زاد من توجّهاته إلى **مؤسّسات الاتحاد الأوروبي** عبر المساهمة في تقديم معلومات لرسائل مفتوحة ومنشورات، وقد توجّه محامٍ من عدالة إلى اللجنة الفرعيّة لحقوق الانسان التابعة للبرلمان الأوروبيّ في بروكسل، حيث سلّمها مستندًا حمل عنوان "انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان كخرق لتعهّداتها ضمن خطّة العمل الأوروبية-الإسرائيلية"، وذلك خلال جلسة استماع عامة حول حقوق الإنسان وسياسة الجوار التي يتبعها الاتحاد الأوروبي. لقد كان عدالة المنظّمة غير الحكومية الأولى التي تمّت دعوتها إلى **منتدى الأمم المتحدة المؤقت لحقوق الإنسان في إسرائيل** (بشأن قضيّة قانون المواطنة). لقد دأب عدالة على التقاء ممثلين لسفارات أجنبية في إسرائيل، وعلى زيارة وفود من وزارات خارجية لتقديم تحليلات حول آخر التطوّرات القضائية. كذلك، فقد بادر عدالة إلى عقد لقاءين واسعي الحضور قدّم فيهما تقارير **لممثّلي سفارات**، في أيار 2006 وتشرين الثاني 2006، في تل أبيب. لقد أشار تقرير **وزارة الخارجية الأمريكية** لحقوق الإنسان بخصوص إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة 22 مرّة إلى عدالة وإلى قضايانا.

لقد استمرّ عدالة في إنشاء علاقات جديدة وفي تعميق العلاقات القائمة مع **شبكات ومنظّمات حقوق إنسان دوليّة**، والانخراط في مبادرات مرافعة مشتركة، وتبادل الأبحاث والمعلومات القانونية مع كليات القانون، المحاضرين في القانون، المؤسسات الشرق أوسطية والصحفيين الأجانب. لقد شارك محامو عدالة وقدّموا مساهمات في عدد من المؤتمرات التي استضافتها مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة: لزملاء حقوق الإنسان في القاهرة؛ في "خطاب الكراهية" في بودابست؛ في مكافحة انعدام الجنسية في نيويورك؛ وفي "جمبوري" في إستنبول. كذلك، فقد شارك محامو عدالة في تدريبات ومؤتمرات أكاديميّة دوليّة أقامتها جامعات في أوروبا والولايات المتّحدة. وأخذ عدالة على عاتقه، أيضًا، القيام بجولة مرافعة ووصولٍ في واشنطن العاصمة، في عام 2006، وقدّم مُداخلات في كليّات حقوق وأمام مجموعات أهليّة.

إنجازات في التثقيف القانوني

تألّف عمل عدالة في التثقيف القانوني، في العام 2006، من حلقات دراسيّة ومؤتمرات؛ منشورات وتقارير؛ الوصول إلى الإعلام؛ وتدريب طلاب حقوق وخرّيجين جدد من كليّات الحقوق.

لقد نظّم عدالة وعَقَد **ثلاثة مؤتمرات عامة واسعة الحضور.** مؤتمر عدالة السنويّ الأوّل لطلاب الحقوق الذي عُقد على مدار يومين في واحة السلام/نافيه شالوم. وجاء تحت عنوان "*القانون وحقوق الإنسان*"، بمشاركة 104 طلاب من جميع

كليات الحقوق في إسرائيل. وقدّم قاضي المحكمة العليا سليم جبران المحاضرة الرئيسيّة فيه، ثم تحدّث عدد من محامي حقوق الإنسان والصّحفيين العرب واليهود المرموقين في حلقات النقاش. وعقد عدالة وكلية القانون في جامعة حيفا، معًا، مؤتمرًا بمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيس عدالة، وكان تحت عنوان "*الهويّات، القانون والسياسات*". وضمّت قائمة المتحدّثين كلاً من د. إيلان سبان، بروفيسور رمزي سليمان، بروفيسور روت غابيزون والمحامي حسن جبارين. وقد نشر عدالة هذه المحاضرات باللغات الثلاث في نشرة عدالة الألكترونيّة. وتحت عنوان "*غير المعترف بهم*" عقد مؤتمر ناقش خطط التطوير الحكومية للنقب وأثرها على المواطنين العرب. لقد عُقد المؤتمر في تل أبيب بالاشتراك بين عدالة، مركز أدفا، المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، بمكوم: مخطّطون من أجل الحقوق في التخطيط، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل. وتناول المتحدّثون، من كل واحدة من تلك المنظّمات، مختلف الخطط أمام جمهور غفير بلغ نحو 200 شخص. بالإضافة إلى ذلك، قدّم طاقم موظّفي وإدارة عدالة ما يزيد عن **40** محاضرة، بدعوة من جامعات إسرائيليّة، مدارس ثانوية، مراكز جماهيرية ونشاطات لمنظّمات غير حكوميّة.

لا تزال منشورات عدالة تتلقّى الإطراء من جانب القرّاء بوصفها عالية الجودة، معلوماتية، دقيقة، محدّثة وأصلية. وعادةً ما تمّ استخدامها في كليّات الحقوق والجامعات الإسرائيلية والأجنبيّة، واقتباسها من قبل أكاديميين في دوريات قانونية، والإشارة إليها بشكل واسع من قبل متّخذي القرار والصحفيين.

أصدر عدالة **العدد الأول من مكان – مجلة عدالة حول الأرض والتخطيط والعدل – "الحقّ في المدينة"**، في العام 2006، وهي مجلّتنا الرائدة التي تهدف إلى توفير إطار للبحث والجدل حول قضايا القانون، الأرض والتخطيط بشكل عام، وفي إسرائيل بشكل خاصّ، وعلى وجه التحديد قدرما يتعلّق ذلك بالأقليّة العربية. تمّت طباعة 1500 عدد من *مكان* بالعربية، العبريّة والإنجليزية، كما وُزّعت هذه المجلّة ونُشرت بصيغة ألكترونية في مجلّة عدالة الألكترونية وعلى موقع الإنترنت الخاصّ بعدالة. *مكان* هي المجلّة الأولى في إسرائيل التي تتعاطى مع الأرض والتخطيط من منظور الخطاب القضائيّ والقانوني.

قام عدالة بإنتاج ونشر دوريّتنا الشهرية **مجلة عدالة الألكترونية**. في العام 2006، نشر عدالة 11 عددًا من المجلّة، وزاد عدد **مشتركيها بنحو 2000، من 24,000 في كانون الأول 2005 إلى ما يزيد عن 26,000 في كانون الأوّل 2006**. لقد أبرزت **مجلّة عدالة الألكترونية** قضايانا ونشاطاتنا الأخرى، ووفّرت روابط متيسّرة لتوثيق قانونيّ من مصدر أوّل، بالإضافة إلى النشر البارز لمقالات أصليّة من تأليف محامين، أكاديميين في القانون وناشطين بارزين فلسطينيين وإسرائيليين وأجانب، وأعضاء طاقم وإدارة عدالة. وكانت مواضيع مثل الحقوق في الأراضي، لمّ شمل العائلات، والحقوق اللغوية والثقافية، هي المواضيع الأساسيّة للمجلّة، في العام 2006. وقد واظبت وسائل إعلام ومنظّمات على إعادة نشر مقالات وموادّ من مجلّة عدالة الألكترونية في مواقعها أو مطبوعاتها. لقد شكّلت مجلّة عدالة الألكترونية جزءًا رئيسيًّا من إستراتيجيّتنا لتوسيع جهود الوصول إلى الجمهور الهدف خاصّتنا عبر استخدام وسيلة إعلام ألكترونيّة باللغات الثلاث.

كذلك، حدّث عدالة، بشكل متواصل، وداوم على صيانة **موقع الإنترنت الخاص به باللغات الثلاث**، وأعدّ تقارير ألكترونيّة جديدة (حول لمّ شمل العائلات، قانون منع التعويضات، والقتل في أكتوبر 2000). إنّ عدد الزائرين النوعيّين إلى الموقع يصل شهريًّا إلى ما يعادل **18,000**. وفي الوقت ذاته، قام عدالة بخطوات متقدّمة لإعادة تصميم وتطوير موقعنا الجديد،

بما في ذلك تطوير الناحية الغرافيكيّة، المضمون والأوجه التقنية للنظام الجديد. ويتوقع عدالة إطلاق الموقع الجديد في العام 2007.

في العام 2006، استكمل عدالة، أيضًا، العمل على **أوّل فيلم وثائقيّ قصير** له، **"غير المعترف بهم"**، والذي يبرز، على امتداد 23 دقيقة، ضائقة العرب البدو الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها في النقب. تمّت كتابة هذا الفيلم وطلبه من قبل عدالة، وقامت بإنتاجه شركة الإعلام الأسكتلندية Fifty-Nine, Ltd. وسوف يستخدم عدالة هذا الفيلم، محليًا وخارجيًا، لأغراض المرافعة عن القرى غير المعترف بها، في العام 2007 و 2008.

كذلك، أصدر عدالة الوثيقتين الرئيسيتين التاليتين: **"المتّهمون"**، وهو تقرير شامل مؤلف من 133 صفحة يتناول قصورات وإخفاقات سلطات تطبيق القانون بخصوص التحقيق في القتل والإصابات التي وقعت في أكتوبر 2000؛ و **"الدستور الديمقراطي"**، وهو مقترح عدالة لدولة ديمقراطية، ثنائية اللغة ومتعدّدة الثقافات.

إنّ استعداد عدالة الدائم وخبرته في الردّ على قضايا أساسيّة، والتي تستقطب الكثير من الاهتمام الإعلاميّ، وهدف عدالة المتمثّل في الوصول إلى الإعلام بأساليب تحفظ له المبادرة، واصلت جميعها خلق جوّ إعلامي إيجابيّ ومناصر، في العام 2006. إن عمل عدالة يتمتّع بتغطية منتظمة: فقد ظهرت مئات المواد الإخبارية في الإعلام المحلي العربي، العبري والإنجليزي، بما في ذلك ضمن المطبوعات، المواقع، الإذاعة والتلفزيون، إضافة إلى التغطية في عدد من وسائل الإعلام الأجنبية على مدار السنة، من خلال مقابلات وتعقيبات أدلى بها المحامون في أحيان متقاربة. إنّ القضايا التي حظيت **بتغطية إعلامية واسعة** في العام 2006 كانت: قانون منع لمّ شمل العائلات؛ إلغاء القانون الذي يحرم فلسطينيين من المناطق الفلسطينية المحتلّة من تلقّي تعويضات؛ نشر تقرير "المتّهمون"؛ إلغاء المحكمة العليا للخطّة الاجتماعيّة – الاقتصادية التي تقسّم إسرائيل إلى "مناطق أفضليّة قوميّة"؛ وإسقاط الاتهامات الجنائية بـ"دعم الإرهاب" ضدّ عضو الكنيست د. عزمي بشارة، والإبقاء على حصانته البرلمانيّة في قضيّة الخطابات السياسيّة.

عمل عدالة، أيضًا، مع طلاب قانون في إسرائيل والخارج. فقد استضاف عدالة محاميين متدرّبين في العام 2006، وبدأ بتدريب محامية عربية بدوية. كذلك، بدأ عدالة المشاركة في عيادة قانونية جديدة خلال السنة الدراسية 2006-2007 – عيادة حقوق الإنسان في جامعة القدس – التي يشغل مدير عام عدالة، المحامي حسن جبارين، مستشارها القضائي على أساس تطوّعي. هناك طلاب قانون من عيادتي حقوق الإنسان في جامعتي ييل وفرجينيا يعملون مع محامي عدالة، وتستضيف عدالة متدرّبين من كليّات حقوق أمريكية وكندية. كذلك، أسّس عدالة لجنة لتقديم منح ورشّح لها مرشّحين (اختير أحدهما في أوائل 2007) لبرنامج "مبادرة المجتمع المفتوح للعدالة"، كزميلين في برنامج اللقب الثاني في الجامعة الأوروبية المركزية في بودابست، للسنتين 2007-2009.

أنجازات في التطوير المؤسسي

لقد استمرّ عدالة في كونه تنظيمًا يتعلّم بشكل كبير جدًّا. فأعضاء الطاقم والإدارة يلتقون، بشكل منتظم، ويعقدون ثلاث ورشات عمل موسّعة لتخطيط وتقييم عملنا وإجراء تحليل معمّق للقضايا والتطوّرات السياسية لغرض استكشاف التوجّهات وتخطيط إستراتيجيّاتنا وفقًا لذلك. إنّ أبرز إنجازاتنا من حيث التطوير المؤسّسي تشمل ما يلي:

في العام 2006، باشر عدالة بوضع معايير لضمان **الصمود طويل الأمد** للمنظّمة. في هذا الصدد، صدّقت الهيئة العامة على تغيير هامّ في الأنظمة الداخلية التنظيمية الخاصة بعدالة، فيما يتعلّق بالاختيار المستقبليّ لأعضاء الإدارة، وبوشر بالعمل على وضع كتيّب تنظيميّ وعلى تدريج الرواتب. بالإضافة إلى ذلك، وجد عدالة مكتبًا ملائمًا في مساحته في حيفا، وهو يواصل التفاوض لغرض شرائه. كذلك، فقد زاد عدالة من احتياطيّه الماليّ لغرض شراء مكتب.

لقد شارك الطاقم في دورات تدريب عمل قصيرة، محلّية وخارجيّة، و**نال خمسة من محامي عدالة زيارات زمالة مرموقة بالإضافة إلى منح** دراسية لشهادة اللقب الثاني، في العام 2006. فقد نال مدير عام عدالة المحامي حسن جبارين زمالة من جامعة ييل (الأمريكيّة) وحلّ في ضيافة الجامعة كزميل في برنامج Yale World Fellow، بين آب 2005 وأيّار 2006. ويضمّ هذا البرنامج سنويًا 18 مشاركًا ذوي إنجازات عالية وهم في خضمّ عملهم المهنيّ في مختلف المجالات من جميع أنحاء العالم. واختيرت مديرة قسم المرافعة الدوليّة، رينا روزنبرغ، من قبل قسم القانون في جامعة ييل، كزميلة في مركز سيتشل لحقوق الإنسان الدوليّة (The Schell Center for International Human Rights) بين آب 2005 وآب 2006، ونالت، أيضًا، منحة لتعلّم اللغة العربيّة. واختير المحامي مروان دلال للمشاركة في برنامج مبادرة قانون المصلحة العامة في كليّة كولومبيا للحقوق - نيويورك. (Columbia Law School's Public Interest Law Initiative)، عبر منحة من مبادرة المجتمع المفتوح (OSI)، من أيلول 2006 وحتى كانون الأوّل 2006. واختير المحامي مراد الصانع من قبل الصندوق الجديد لإسرائيل كأحد محاميين اثنين من إسرائيل للمشاركة في برنامج زمالة القانون التابع للصندوق في واشنطن العاصمة، من آب 2006 وحتى حزيران 2007، لنيل شهادة اللقب الثاني. واختيرت المحامية أورنا كوهن للحصول على منحة جزئيّة من جامعة ألستر، في إيرلندا الشمالية، للدراسة للقب الثاني في موضوع حقوق الإنسان، من إيلول 2006 وحتى آب 2007.

ينقسم **تقرير نشاطات عدالة السنوي للعام 2006** إلى أربعة فصول: 1. **النشاط القانونيّ**، الذي يضمّ معلومات مُفصّلة حول المقاضاة التي أجريناها في المحكمة العليا، إضافة إلى تمثيلنا القانوني أمام محاكم أدنى وهيئات أخرى. 2. **المرافعة القانونية الدولية**، الذي يعرض عملنا أمام الأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مشاركة الطاقم والإدارة في مؤتمرات عقدتها منظّمات حقوق إنسان دوليّة وكليّات حقوق/جامعات؛ 3. **التثقيف القانوني**، الذي يناقش حلقاتنا الدراسية ومؤتمراتنا؛ المنشورات والتقارير؛ الوصول إلى الإعلام؛ وتدريب طلاب قانون ومحامين جدد. و 4. **التطوير المؤسّسي**، الذي يصف النشاطات التنظيمية للهيئة العامة، هيئة الإدارة والطاقم.